المنصات التعليمية مدخلاً لتحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية

إعـداد

شاريهان محمد محمد الصادق عبد الله

دكتوراه أصول التربية – كلية التربية – جامعة المنوفية

مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية

معرف البحث الرقميDOI: 10.21608/jedu.2021.67686.1297

المجلد السابع . العدد 36 . سبتمبر 2021

الترقيم الدولي

P-ISSN: 1687-3424 E- ISSN: 2735-3346

موقع المجلة عبر بنك المعرفة المصري https://jedu.journals.ekb.eg/

موقع المجلة http://jrfse.minia.edu.eg/Hom

العنوان: كلية التربية النوعية . جامعة المنيا. جمهورية مصر العربية

المنصات التعليمية مدخلاً لتحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية

شاريهان محمد

ملخص البحث:

تناول البحث وضع تصور مقترح لدور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية، ويأتي البحث في ثلاثة محاور، المحور الأول الإطار النظري والذي تم فيه عرض ماهية المنصات التعليمية وأهميتها وأنواعها ومميزاتها وخصائصها، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الديمقراطية الرقمية من حيث المفهوم وأنواعها وأهميتها وخصائصها ثم طبيعتها بالجامعات المصرية، كما تناول البحث في محوره الثاني الدراسة الميدانية والتي جاءت في محورين هما :المحور الأول والذي يقيس معوقات دور المنصات التعليمية في الجامعات المصرية، المحور الثاني يقيس متطلبات تحقيقها للديمقراطية الرقمية في الجامعات المصرية، وقد تم تطبيقها على عينة من خبراء التربية في كليات التربية، وتوصل البحث إلى أن المنصات التعليمية تطبيق مهم لتحقيق الديمقراطية الرقمية، وذلك من خلال توجيه الدعم والاهتمام بها، وبالتالي رفع مستوى جودتها وخدماتها التعليمية، وأخيراً تناول البحث في محوره الثالث التصور المقترح لدور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية.

الكلمات المفتاحية للبحث: (المنصات التعليمية _ الديمقراطية الرقمية)

Educational Platforms Approach for Achieving the Digital Democracy at the Egyptian Universities

Research Summary:

This research discusses a proposed perspective of the role of Educational Platforms in achieving the Digital Democracy at the Egyptian universities.

This research is divided into three themes:

-The first theme provides the theoretical frame work that shows the essence, importance, types, advantages and characteristics of Educational Platforms. Also, this theme highlights the concept, types, importance, characteristics and nature of Digital Democracy at the Egyptian universities.

-The second theme includes the empirical study which consists of two components: the first component measures the obstacles of the role of the Educational Platforms at the Egyptian universities. The second component measures the requirements of achieving Digital Democracy at the Egyptian universities. This study was conducted on a sample of education experts at Faculties of Education. This research found that the Educational Platforms are worthy of application to achieve Digital Democracy through providing the support and attention .Then, upgrading the level of the quality and educational services.

-The third theme addresses a proposed perspective of the role of Educational Platforms in achieving the Digital Democracy at the Egyptian universities.

Research key words (Educational Platforms, Digital Democracy)

مقدمة البحث:

يشهد العالم اليوم حالة من التقدم العلمي والتطور التكنولوجي السريع في المجالات المختلفة، إذ تميزت العقود الأخيرة بثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي حولت العالم بأسره إلى مجتمع معلوماتي تتلاشى فيه الحواجز الزمانية والمكانية، كما أصبح هذا التطور متطلباً أساسياً في كافة القطاعات، وخاصة في قطاع التعليم وتطوير العملية التعليمية. ومن أبرز مظاهر التقدم التقني الاستعانة بشبكة الإنترنت، إذ أصبح استخدامها في التعليم ضرورة حتمية، حيث أنها بيئة خصبة توفر مصادر هائلة للمعلومات، وترفع مستوى حصيلة المتعلم المعرفية والثقافية، وتضيف الإثارة والتشويق للعملية التعليمية، كما أدى استخدامها تغيير مظهر النظام التعليمي بمكوناته المختلفة، مما ساعد على ظهور أنماط تعليمية جديدة، كالتعليم الالكتروني والتعليم المدمج وغيرها(السعدية ورحماني، 2018: 163). لذا كان من الضروري قيام المؤسسات التعليمية بتقديم حلول متنوعة للاستفادة من التقنيات الحديثة ودمجها في العملية التعليمية لتحقيق أهدافها وأهداف المجتمع، ورفع جودة مدخلات ومخرجات العملية التعليمية، للتوافق مع متطلبات سوق العمل (المجرش، 2017: 15). نتيجة للتنافس الشديد في التكنولوجيا الحديثة ظهرت أشكال متعددة من التعليم الإلكتروني كالمنصات التعليمية، والتي تأتي في مقدمة تقنيات الجيل الثاني من الويب، والتي تشهد إقبالاً متزايداً على توظيفها من قبل أعضاء هيئة التدريس، وذلك نظراً إلى الحيوية والمتعة التي تضيفها على عمليتي التعليم والتعلم، مما يدفع المتعلم إلى التفاعل مع المحتوى المقدم عبرها، وكذلك مع أقرانه وأساتذته، إضافة إلى إشراكه في عدد من المهمات التي تنمي مهاراته (الراشدي والسكران، 2018: 560). وقد أدى استخدام تلك المنصات إلى الاحتياج لنوع من الديمقراطية تسهل عملها، فظهرت الديمقراطية الرقمية التي أنشأتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمجتمعات الرقمية المتنوعة، فهي قادرة على إتاحة العديد من المعطيات التي تزكي الديمقراطية، مثل الحرية في الحوار والتعبير عن الرأي، وإجراء الاستطلاعات والإحصاءات، وبعدها تحول الاهتمام إلى شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية والمنتديات والمدونات (الدهشان، 2018: 133). فالمنصات التعليمية هي استجابة حقيقية لكل المستجدات في أساليب

وتقنيات التعليم التكنولوجية، كما تظهر من خلالها كل أدوات وآليات الديمقراطية الرقمية، والتي تتيح للطلاب الحضور والتفاعل مع المحاضرات والندوات التي تقام من خلال تقنيات الإنترنت (علي، 2019: 395). ونتيجة لتسارع الخطى في زيادة الطلب على استخدام المنصات التعليمية، جعلها محطة توقف للبحث عن حلول للمشكلات التي تواجه المؤسسات التعليمية، إذ يمكن لهذه المؤسسات توظيف هذه التطبيقات والاستفادة منها عبر شبكات الإنترنت، والتي تعتبر وسيطاً فاعلاً للتعلم الإلكتروني الذي يجعل عملية التعلم أكثر فاعلية وتأثير وأكثر متعة وإيجابية (العنيزي، 2017: 195). وقد بدأت الجامعات تتجه نحو استخدام هذا النوع من التعليم إدراكاً منها للمميزات التي يحققها على المستوى الأكاديمي، وتوفير فرص التعليم لأشخاص قد يكون من الصعب التحاقهم بنظام التعليم بصورته التقليدية، وإسهامه في حل الكثير من المشكلات التي يواجهها التعليم الجامعي، بالإضافة إلى تخليها عن أساليب التعليم التقليدية التي تحتاج إلى جهود هائلة من حيث الزمان والمكان، والبحث عن أساتذة قادرين على العمل في هذا التسارع الهائل (العنزي، 2011: 15). ونظراً لأهمية هذا النوع من التعليم يزداد حرص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتوفير مستلزماته ومتطلباته من تشريعات ووسائل وإدارة خاصة به، ولكن رغم ذلك فالعملية مازالت تسير بدون نظام، وقد يرجع ذلك إلى مدى اقتناع وتحمس الإدارات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس وكذلك الطلاب لهذا النوع من التعليم، بالإضافة إلى توفر الوسائل والتشريعات والقوانين المنظمة لذلك (إسماعيل، 2019: 50). ولذا كان من الضروري أن يسعى القائمين على المنظومة الجامعية لاتخاذ القرار حول وضع خطط واضحة ومتناسقة ومتكاملة وفق فلسفة وطنية واضحة المنهج والغايات والأهداف، لتوفير الهياكل القاعدية والبنية التحتية من أجهزة حاسوب وشبكات اتصال، وإعداد المناهج الإلكترونية مثل الوحدات التعليمية والمحتوى التفاعلي، والتشريعات القانونية، وتدريب وتأهيل الأساتذة، بالإضافة إلى نشر الوعي بمفهوم المنصات التعليمية وثقافتها لدى كافة الأطراف الجامعية من إدارة وأساتذة وطلاب، وهو ما يحقق الديمقراطية الرقمية.

مشكلة البحث:

نشأ عن المستجدات المختلفة تحديات بالغة الخطورة تواجه منظومة التعليم والتي غيرت شكل العالم، وأوجدت نظماً عالمية جديدة متسارعة تعتمد على التطور التكنولوجي بشكل أساسي وتستند إلى تقنيات عالية التقدم، الأمر الذي لا يدع مجالاً للتردد في البدء ببرامج شاملة للتطور والتحديث بما يضمن لجامعاتنا القدرة على تجاوز مشكلاتها، لمواكبة عصر المعرفة مما يستوجب علينا أن نتستوعب التداعيات والتغيرات التي أحدثتها الثورة العلمية التكنولوجية على المنظومة التعليمية، الأمر الذي يجعل التعليم في حاجة ملحة إلى أستاذ يقوم بإعادة هندسة منظومته للارتقاء بكوادره وهو ما أكدت عليه دراسة (خيايا، 2019، 145).

وعليه تظهر أهمية المنصات التعليمية في أنها مجالات حقيقية لتكريس المشاركة وإتاحة الفرص في التعبير وحرية الرأي، والتي هي جوهر الديمقراطية الرقمية التي أساسها مبدأ التشارك في البيئة الرقمية، والقائمة على وجود نمط جديد من الممارسات الديمقراطية في إطار مجتمع شبكي يوفر فرصاً متكافئة للجميع.

كما أن توظيف المنصات التعليمية في عمليتي التعليم والتعلم لم يعد ترفاً اليوم، بل هو ضرورة فرضتها التطورات التكنولوجية، مما وضع أمام الأساتذة تحديات أكثر تفرض عليهم المزيد من الاطلاع وتطوير الذات لمواكبة العصر، وأكدت على ذلك دراسة (داغستاني والمالكي، 2020، 1130)، من خلال ضرورة تنفيذ دورات تدريبية في استخدام الحاسب الآلي والإنترنت للطلاب والأساتذة.

وقد أشارت دراسة (رحماني والسعدية، 2018، 170)، إلا أن المنصات التعليمية تعد إحدى أهم بيئات التعلم الالكترونية، والتي توفر بيئة تعليمية تسهم في التحول من بيئة أحادية المصدر إلى بيئة ثنائية، ومن بيئة فقيرة الموارد إلى بيئة غنية، ومن بيئة ثابتة إلى بيئة متنقلة، لاعتمادها على التعلم الاجتماعي التفاعلي بين الأستاذ والطالب، وبين الطالب وأقرانه، وبين الطالب والمحتوى التعليمي. كما تعد المنصات خطوة متقدمة في مجال التعلم الإلكتروني، لما يتوافر فيها من أدوات تقنية تتسم بالتفاعلية والمرونة، وتساعد على تقديم تعلم قائم على التفاعل الاجتماعي الذي يجذب انتباه الطالب ويدفعه لتحسين مستواه التحصيلي، كما توفر للأساتذة بما تمتلكه من تقنيات وتطبيقات لإدارة

عملية التعلم إمكانية التحكم في مراقبة الطلاب ومتابعة أدائهم بطريقة إلكترونية منظمة وهو ما أكدت عليه دراسة (السكران والراشدي، 2018، 570).

وتتميز المنصات التعليمية بالارتكاز على دعائم توفر مزيجاً متكاملاً من أبعاد الحضور المعرفي والاجتماعي والتدريسي، مجتمعة على نحو يساهم في تحقيق معايير الجودة للأهداف المنشودة، وتوظيف أنظمة التعلم الإلكتروني والتي تؤدي دوراً أساسياً في توفير الاتصال والتواصل بين جميع أطراف العملية التعليمية، وهو ما أشارت إليه دراسة (الشوارية، 2019، 10).

كما أن التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة من أولويات الدولة، إيماناً منها بأنها لاستثمار الحقيقي لها، حيث تمتلك رأس مال بشري من الطلبة الجامعيين، والتي تحرص على تكوينهم علمياً ومعرفياً، وإعدادهم للحياة للنهوض بالبلد اقتصادياً وتكنولوجياً، وإذا كانت الدولة حريصة على تحقيق هذه الغايات، إلا أنها في السنوات الأخيرة تجابه الكثير من التحديات، كازدياد عدد الطلاب مع النقص في أعداد أعضاء هيئة التدريس، مما أدى إلى ظهور عدة مشكلات إدارية، الأمر الذي دفع بالمسئولين عن المنظومة الجامعية بالتوسع في استخدام المنصات التعليمية لإشباع حاجات الطلاب لمثل هذا النوع من التعليم، ولتحسين جودة مخرجات التعليم العالي وهو ما أكدت عليه دراسة (المالكي وداغستاني، 2020، 1140).

وتتضح أهمية المنصات التعليمية والنتائج الأولية التي أثبتت نجاحها في الدول التي تبنتها، فقد أشارت دراسة (الدهشان، 2018، 140)، إلى أن استخدام المنصات التعليمية لاتزال في بداياتها بجامعاتنا، وتتضح مشكله البحث في وجود بعض المعوقات الإدارية والمادية وخاصة الفكرية منها، حالت دون الشروع المبكر في توظيف التقنيات العلمية الحديثة في التعليم الجامعي.

كما أن دور المنصات التعليمية يفتقد الأسس المطلوبة في علم التدريس، ويركز بشكل ضيق على المحتوى دون اعتبار لتأثير ذلك على نشاطات بيئات التعلم وتقييد تلك النشاطات، وتقييد حرية الرأي والتعبير وحرية المشاركة والتي هي أساس الديمقراطية الرقمية، بالإضافة إلى احترام آراء الآخرين، ومهارات الإصغاء، وافتقاد الإمكانات والتقنيات اللازمة لتحقيق الاتصال الدائم بين الطلاب والأساتذة، وعدم توفير مناخ فعّال

لتبادل المعلومات، فكان لابد من ضرورة أن تسعى الجامعات إلى تدعيم ثقافة استخدام الديمقراطية الرقمية من خلال منصاتها التعليمية، وتدريبهم على ممارستها، وهو ما أكد عليه (علي، 2019، 397) في دراسته.

ومن هذا المنطلق فإن الحاجة أصبحت ملحة لدراسة تداعيات دور المنصات التعليمية في التعليم الجامعي وتقييم ذلك الدور لتحقيق ديمقراطية رقمية حقيقية للتعليم، من خلال توفير وسائل تربوية بديلة لهؤلاء الطلاب الذين يعيشون في أماكن بعيدة، أو نتيجة ظروف تحول دون الانتظام في التعليم الرسمي، ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في دراسة دور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية ومعوقات ذلك، لوضع تصور مقترح لذلك.

وتتضح مشكله البحث في الإجابة علي الأسئلة الأتية:

- ما التصور المقترح لدور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية؟

وانبثق عن هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية:

- ما الأسس الفكرية للمنصات التعليمية؟
- ما الأسس الفكرية للديمقراطية الرقمية؟
- ما طبيعة الديمقراطية الرقمية في الجامعات المصرية؟
- ما تصورات بعض الخبراء لمعوقات دور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية؟
- ما التصور المقترح لدور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية ؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بناء تصور مقترح لدور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية، للتعرف على معوقات ذلك ومتطلبات تفعيله.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في حداثة موضوعه الذي نال اهتمام العديد من الجهات المختصة، خاصة بظهور جائحة كورونا التي تفرض الحاجة إلى ذلك الأسلوب وتدفع

باتجاهه متجاوزة كل التحديات التي تمر بها البلاد خاصة والعالم عامة، والتي أدت إلى ضرورة استخدامها، كما أنه يسلط الضوءعلى أهمية المنصات التعليمية وفوائدها في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية، كما أن نتائج البحث تفيد المختصين في معرفة معوقات استخدام المنصات التعليمية وكيفية التغلب عليها، بالإضافة إلى أن التصور المقترح يعرض دور المنصات التعليمية لتحقيق الديمقراطية التعليمية بالجامعات المصرية.

مصطلحات البحث :

المنصة:

عرف المعجم الوسيط (2008، 150) المنصة **لغة:** نصّص يُنصّص تنصيصاً فهو مُنصّص، أي كل ما ينقله المتحدث من كلام وغيره.

اصطلاحاً: مجموعة من البرامج لتصنيف البيانات والمعلومات التي تمكن القارئ أن يضيف عناوين إلكترونية وصفية، لكي يتمكن المستخدمون من الوصول إلى أهدافهم التعليمية وخلق بيئة تفاعلية بين المعلم والمتعلم.

المنصات التعليمية :

مجموعة متنوعة من تطبيقات الجيل الثاني من الويب، والتي توفر أسالييباً متعددة للتعلم من خلال شبكة الإنترنت، ويكون التعلم فيها بطريقة متزامنة أو غير متزامنة (خيايا، 2019، 140).

الديموقراطية:

كما عرف المعجم الوسيط (2008، 130) الديمقراطية **لغة:** هي العدل والمساواة في الحقوق والحرية في الرأي والتعبير.

اصطلاحاً: هي نظام حكم الشعب لنفسه.

الديمقراطية الرقمية :

هي المشاركة والحرية في التعبير من خلال شبكة المعلومات والحاسوب، باستخدام البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة وغيرها من الوسائط والأدوات الرقمية والإلكترونية، بما ييسر للفرد المشاركة ويعزز حقوقهم عبر الإنترنت (غيطاس، 2019، 20).

إجراءات البحث:

- الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت المنصات التعليمية ودورها في تحقيق الديمقراطية الرقمية.
- تحليل الأدبيات للوصول إلى مشكلات المنصات التعليمية والتي تحول دون تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية.
- رصد واقع الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة.
- بناء التصور المقترح لدور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية.

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي، وذلك لجمع البيانات والمعلومات وتنظيمها لمعرفة واقع المنصات التعليمية في الجامعات المصرية، والتعرف أيضاً على طبيعة المنصات التعليمية من حيث خصائصها ومميزاتها وفوائدها وأهميتها وأنواعها وكيفية إنشائها وتوظيفها، بالإضافة إلى التعرف على مفهوم الديمقراطية الرقمية وأشكالها وأدواتها ومستوياتها وأهميتها وطبيعتها بالجامعات المصرية، مع الاستعانة باستبانة تم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية لمعرفة دور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية.

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة المتعلقة بمجال البحث والتي تم تصنيفها إلى محورين هما:

1- الدراسات المتعلقة بالمنصات التعليمية.

2- الدراسات المتعلقة بالديمقراطية الرقمية.

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالمنصات التعليمية:

- **دراسة خيايا (2019):**

هدفت هذه الدراسة إلى وصف الوقع الحالي لتصميم المنصات التعليمية ومعايير تصميمها، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وشبه التجريبي، وتوصلت إلى ضرورة

الاعتماد على مجموعة معايير عند تصميم وإنتاج المنصات الرقمية، والاهتمام بتدريب القائمين على تصميمها.

- **دراسة الشوارية (2019):**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة استخدام طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية للمنصات التعليمية الإلكترونية ودرجة اتجاهاتهم نحوها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى ضرورة استثمار المنصات التعليمية الإلكترونية والاستفادة من أدواتها في تطوير العملية التعليمية، وضرورة تفعيل دورها من قبل مؤسسات التعليم العالي، والعمل على تطوير المناهج الرقمية وطرحها عبر هذه المنصات.

- **دراسة المالكي وداغستاني (2020):**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المنصات التعليمية الإلكترونية في النمو المهني لمعلمات رياض الأطفال ومعوقات استخدامها، واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت هذه الدراسة إلى ضرورة زيادة دافعية المعلمات للتعلم المستمر أثناء الخدمة، وضرورة الاهتمام بتدريبهن قبل الالتحاق بالتدريس، مع التقييم المستمر لمستوى إلمامهم بمهارات استخدامها.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بالديمقراطية الرقمية:

- **دراسة الدهشان (2018):**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في دعم الديمقراطية الرقمية وآليات تحقيقها، واستخدمت المنهج الوصفي، وكان من أهم النتائج هي ضرورة توفير الحقوق الرقمية ودعم الوصول الإلكتروني داخل المؤسسات التعليمية، وتوظيف وسائط التواصل المتنوعة والحوار والمناقشة، وتوفير الإمكانات اللازمة لتحقيق الاتصال بين الأساتذة والطلاب.

- **دراسة علي (2019):**

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف، بالإضافة إلى وضع استراتيجية تربوية لتعزيزها، واستخدمت المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة

إلى ضرورة نشر الثقافة الرقمية والوعي التكنولوجي، واستخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية.

الإطار النظري:

تناول البحث في هذا الجزء الأطر النظرية للمنصات التعليمية، والديمقراطية الرقمية، ودور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية.

أولاً: المنصات التعليمية:

- **مفهوم المنصات:**

هي المكان الذي يجتمع فيه مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة بموجب قواعد محددة بوضوح، من أجل تبادل الأفكار بين شخص وآخر، أو أجهزة الكمبيوتر أو الآلات أو الأجهزة التي تعمل بالنيابة عن البشر (عبد النعيم، 2016، 20).

- **مفهوم المنصات التعليمية:**

هناك العديد من المفاهيم التي ناقشت هذا المفهوم ومنها؛ بيئة تفاعلية توظف تقنية الويب وتجمع بين أنظمة إدارة المحتوى الالكتروني وبين شبكات التواصل الاجتماعي، وتمكن المتعلمين من نشر الدروس والأهداف ووضع الواجبات وتطبيق الأنشطة التعليمية، والاتصال بالمعلمين من خلال تقنيات متعددة، كما أنها تمكن المعلمين من إجراء الاختبارات الالكترونية وتوزيع الأدوار، وتقسم الطلاب إلى مجموعات عمل تساعد على تبادل الأفكار والآراء بين المعلمين والطلاب ومشاركة المحتوى العلمي، وتتيح لأولياء الأمور التواصل مع المعلمين والاطلاع على نتائج أبنائهم، مما يساعد على تحقيق مخرجات تعليمية ذات جودة عالية (E Kiki: 2017: 9).

وإجرائياً هي؛ بيئة تعليمية تفاعلية الكترونية، يجتمع فيها الأستاذ مع طلابه لمشاركة المحتوى العلمي والأنشطة والتدريبات، وإدارة ومراقبة كل العمليات التي تتم من خلالها، كما تتيح إجراء الامتحانات الإلكترونية وتصحيحها، وتزويد الطلاب بالمعلومات الإضافية من خلال قراءة الأخبار والاعلانات، للوصول إلى سلسلة من الخيارات والتسهيلات، فهي مجموعة الخدمات التفاعلية.

- **خصائص المنصات التعليمية:**

للمنصات التعليمية نظام معلوماتي تتمكن الجامعات من استخدامه في العملية التعليمية، سواء عن طريق الإنترنت بشكل كامل، أو من خلال دمجه مع الطريقة التقليدية في التعليم.

وللمنصة العديد من الخصائص هي (سالم، 2014، 110):

- نظام إدارة المحتوى؛ حيث يضمن هذا النظام وصول الموارد التعليمية للطلاب، كما يمكن أساتذة الجامعة من إنشاء المواد التعليمية وتخزينها وإعادة توظيفها، مع إتاحة الوصول لهذا المحتوى عن طريق الإنترنت.
- تخطيط المناهج؛ حيث توفر الأدوات والسعة التخزينية اللازمة لتقييم ودعم المحاضرات ورسم خطة العملية التعليمية.
- نظام تعلم تعاوني؛ مدعم بالحاسوب مما يسهل استخدام استراتيجيات التعلم التعاوني.
- بناء مجتمع افتراضي؛ من الطلبة والمعلمين يقومون باستخدام استراتيجيات إدارة المعرفة.
- التواصل؛ حيث تسهل عملية التواصل والاتصال، عن طريق توفير الأدوات المختلفة المدمجة في نظامها، كعملية التواصل عن طريق البريد الإلكتروني، ومنتديات النقاش ولوحات الإعلانات والمدونات.
- الإدارة؛ يشمل نظام إدارة العملية التعليمية من خلال تتبع تقدم الطلاب، عن طريق اختبارات التقييم، كما يمكن معرفة مجموعة من المعلومات عن الطلاب، مثل مواعيد حضورهم وجدولهم الزمني والاطلاع على حافظة أعمالهم الإلكترونية.

•أهمية المنصات التعليمية:

تعد المنصات التعليمية في الجامعات من الوسائل المهمة للارتقاء بالعملية التعليمية، حيث تسهم في زيادة قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي السريع، وبناء مجتمعات التعلم ذات الاهتمامات المشتركة، وتحديد مسار أنشطة التعلم المستقبلية، وفتح أطر الحوار والمناقشة بين المتعلمين والأساتذة، حيث تسمح بتصفح شبكة الإنترنت في أي زمان ومكان، مما يزيد من إمكاناتها ومكانتها بين الجامعات (اسماعيل، 2019، 55).

كما أنها تساعد على تنظيم المعلومات والاتصالات، وتمكن من إدارة سلوك المتعلمين، وتساعد أيضاً في زيادة فرص الاستقلال والتعلم الذاتي المستمر، بالإضافة إلى رفع مستوى التحصيل الدراسي وتنمية الدافعية للتعلم، والتعزيز الفوري والمستمر لأداء المتعلمين (العنيزي، 2017، 200).

وتقوم المنصات التعليمية بزيادة فرص التعلم التعاوني وتحول دور المتعلم من المتلقي إلى المشارك، وتشجيع التنافس بين المتعلمين، وإثارة حماسهم نحو التعلم وتنمية قدراتهم ومهاراتهم العلمية والمعرفية (الشواربة، 2019، 20).

ويمكن إيجاز أهمية المنصات التعليمية في النقاط التالية: (عبد الحميد، 2016، 20)

- دعم معايير الجودة العالمية في التصميم والخدمات المتاحة.
- توفير أدوات المتابعة المستمرة لمستوى المتعلمين ومدى تقدمهم.
- تساعد على تصميم الاختبارات الالكترونية المتنوعة وتحليل نتائج المتعلمين.
- تدعم العديد من اللغات لمستخدميها.
- تساعد على إنشاء العديد من مجموعات التعلم حسب اهتمامات المستخدمين.
- تمكن من إنتاج المقررات الدراسية بأنشطتها المتنوعة في مدة زمنية قصيرة.
- الحفاظ على خصوصية المستخدمين وضمان السرية لمعلوماتهم.
- توفر المنصة لمستخدميها التواصل عبر الرسائل الخاصة داخل المقرر وكذلك غرف الدردشة.
- تتيح المنصة خاصية تمكن الطلاب من معرفة مستوى تحصيلهم الدراسي.
- تتيح المنصة إمكانية إرسال الملفات والأنشطة والأبحاث بين مستخدميها.
- يمكن تحميل المصادر التعليمية بالصيغ الإلكترونية المختلفة إلى الموقع، ووضع روابط لمراكز الأبحاث والمواقع ذات الصلة بمحتوى المقرر.

وبناءاً على ما سبق يتضح أن، للمنصات التعليمية دوراً مهماً في إثراء الحصيلة العلمية للمتعلمين، وتطوير مهاراتهم التقنية ومهارات التفكير الناقد، كما وتساهم في خفض التكاليف المادية للعملية التعليمية، وتحسين مخرجاتها ورفع كفاءتها وتمكين الأسر من متابعة المستوى العلمي لأبنائها.

•أنواع المنصات التعليمية:

يمكن تقسيمها إلى:

1- منصة الإعلام والاتصال (عبد النعيم، 2016، 30):

هي شبكة معقدة من المنصات المتصلة التي يتم فيها تحرير المحتوى، وهي خاصة بأنواع محتوى الوسائط التي يمكن أن يستهلكها الجمهور، ومن هذه المنصات الأفلام والأخبار والبرامج وغيرها، والتي توفر إمكانية التواصل والبقاء على الاتصال مع الأصدقاء والأسرة وغيرها من الاتصالات، فكل منصة لديها القدرة على تحمل التكاليف والحدود الخاصة بها، ولهذا يجب الأخذ بعين الاعتبار نوع المنصة الذي يتناسب مع المحتوى الذي تم انشاؤه.

2- **منصات التسوق الإلكتروني** (السعدية ورحماني، 2018، 175):

هي منصات التجارة الإلكترونية، بيتم تجميع السلع أو الخدمات أو مشاركة المنتجات مع موردين متعددين لعرضها عليها، ويكون مشغل السوق الكيان المسيطر على هذه المنصة، وهو المسئول عن تسهيل المعاملات التي تحدث خلال التسوق عبر الإنترنت، بما في ذلك تقديم المدفعات الجماعية للمورد، فضلاً عن تقديم الخدمات من خلال السوق، ومن هذه المنصات الخاصة بتوفير المساعدة المهنية عند طلب الحصول على مشاريع للقيام بها.

3- المنصات الإخبارية (سلام، 2016، 20):

هي منصات تم إنشاؤها من قبل وكالات الأنباء الإعلامية، تعمل على نقل العمل الصحفي إلى أرقى مستوياته، كما ركزت هذه المنصات على الأدوات الأساسية لإنتاج نوعية جيدة من الأخبار بطرق جديدة وبسرعة أكبر وبتكلفة أقل، وكذلك تصميم الممارسات التي تساعد عل حل الأزمات وتحقيق الغايات الصحفية.

4- **منصات الاقتصاد المشترك** (عبد الحميد، 2016، 30):

هي مجموعة من الأسواق العرض والطلب على السلع والخدمات التي تقوم من خلالها شركات تستخدم التطبيقات الإلكترونية، والمنصات لتحقيق التواصل بين مقدمي السلع والخدمات والمستهلكين، ومن ثم دعم التجارة بناء على الطلب، وبالتالي تتجسد آلية جديدة للعمل تتمثل في عقد ارتباطات قصيرة الأمد بين راغبي العمل لحسابهم الخاص وتلك الشركات التي توفر الخدمات، أو السلع لعملاء الشركة من المستهلكين عند طلبها

مقابل أجر يتم الاتفاق عليه، وذلك من خلال المنصة الرقمية للشركة على شبكة الإنترنت، أو التطبيق الإلكتروني على الهواتف الذكية، حيث يقوم العملاء بالبحث عن مقدمي الخدمة والتواصل معهم عبر هذه المنصة، الأمر الذي أدى إلى ظهور ترتيبات وأشكال جديدة أكثر مرونة في تنظيم الأعمال، وخلق أسواق إلكترونية كفيلة لتحل محل الأسواق التقليدية.

5- منصات التسلية (موسى ومبارك، 2015، 150):

هي منصات تمكنك من الدخول وتوزيع وعرض ومشاركة المحتوى، مثل الموسيقى أو مقاطع الفيديو أو الصور والألعاب عبر الإنترنت، والوصول إليها سريعاً عند الطلب.

6- المنصات التعليمية (زيتون، 2015، 53):

هي منصة تعلم إلكترونية، والتي تدمج أدوات الإدارة والاتصالات والتقييم والأنشطة، بهدف توفير الدعم التكنولوجي للأساتذة والطلاب لتحسين مراحل العملية التعليمية، وهي تقوم على نظام إدارة التعليم والذي يسمح بالتحكم في كل من المحتوى والمستخدمين الذين يتفاعلون داخله، واعتبرت هذه المنصات وسيلة مجانية ومريحة للراغبين بالحصول على العلم دون تحمل تكاليفه الباهظة، وتتضمن هذه المنصات دورات تعليم ترعاها جامعات مرموقة وأساتذة جامعيون لتكون مشابهة تقريباً للتعليم التقليدي، غير أنها تعتمد تقنيات تعليمية متطورة على عكس التعليم التقليدي لإتاحة الفرصة لجميع الراغبين في التعلم عن بعد، وتختلف المنصات من حيث طريقة تبويبها وعرضها للمواد التعليمية، وبرمجة حصص بث مباشر تفاعلية بالصوت والصورة، وهذا يمنح الفرصة للطلبة لتعميق فهم المادة التعليمية حسب الوقت الذي يناسبهم، كما تساهم في تدريب الطلاب على منهجية التعليم الذاتية، إلى جانب أنها تيسر التعلم للفئات ذوي الاحتياجات الخاصة والمتغيبين لظروف خاصة، بالإضافة إلى أنها توفر فرصة التعلم للمقيمين في مناطق بعيدة ومعزولة لمراجعة ومتابعة دراستهم، كما أن هذه المنصات تستفيد من خبرات الأساتذة المتفرغين وذوي الكفاءات العالية، وتشجع الطلبة والأساتذة على تبادل الدعم والمشورة بينهم.

7- النقاط الأساسية لإنشاء المنصة (خيايا، 2019، 150):

- تعمل المنصة من خلال نظام، والذي يلزم فهم مكوناته لتطوير المنصة المطلوبة.

– يجب أن تتضمن المنصة قواعد تحدد كيفية تفاعل الأطراف المختلفة، وقواعد المشاركة التي تجعل النظام يعمل لصالح جميع الأطراف.

– يجب أن تحدد المسئولية والمساءلة، كما يكفل مكافأة المشاركين على القيمة التي يضيفونها إلى المنصات، وتفشل عندما يفكر المالك فقط فيما يجب أن يأخذه من النظام وليس ما يعطيه للنظام.

– يجب أن توفر المنصة محتوى وخدمات أكبر لتستمر على المدى الطويل.

8- الفرق بين الموقع الالكتروني والمنصة الرقمية (اسماعيل، 2019، 70):

كثيراً ما تتشابه المنصات والمواقع الإلكترونية في العديد من الخصائص والمميزات، إلا أنها تختلف في البعض منها كل على حسب الهدف والخدمة التي أنشأت من أجلها المنصة الرقمية أو الموقع الإلكتروني.

9- وعلى هذا الأساس يوجد بعض الفروق منها:

الموقع هو عبارة عن مجموعة من صفحات الويب التي تم ربطها معاً واستضافتها على نطاق واحد، ويمكن الوصول إليه من خلال متصفح الويب أو من خلال شبكة خاصة تسمى بالشبكة المحلية، وللموقع نوعان أساسيان؛ المواقع الثابتة والمواقع الديناميكية.

أما المنصة فهي إطار ديناميكي من التطبيقات، يمكنها إتاحة البيانات بسهولة لتطوير التطبيقات مما يجعل عملية التطوير أسرع، وتضم العديد من التطبيقات والروابط التفاعلية.

في الموقع يكون التفاعل غير مباشر بين الطرفين (الأستاذ والطالب)، على عكس المنصة فهي تتيح إمكانية التفاعل الفوري بين الطرفين، بل بين مجموعة من الأفراد في وقت واحد، وهذه الخاصية لا توفرها المواقع الإلكترونية العادية.

المواقع الإلكترونية هي التي تبحث عن الجمهور، أما المنصة فالمستخدم هو الذي يبحث عنها، على أساس ما توفره المنصات من خدمات للمستخدم.

10- كيفية توظيف المنصة (عبد النعيم، 2016، 50- 55):

1- في التعليم:

كنموذج مساعد للتعليم التقليدي ومكمل له، حيث تخدمه فيما يحتاجه من برامج وعروض مساعدة، وتوظف فيه بعض أدوات التعليم الإلكتروني جزئياً في دعم التعليم التقليدي وتسهيله ورفع كفاءته.

2- في التدريب:

تساعد في تطبيق مفهوم التدريب عن بعد للأساتذة من خلال خطط ومشاريع إدارات الخاصة بالإعداد والتدريب كمراكز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس أو ضمن مشروع التدريب المستمر.

3- في المقررات الدراسية:

تتيح المنصة تحميل مصادر النشاطات التعليمية المطابقة للمعايير والأطر للمناهج الدراسية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الأقسام الأكاديمية.

4- في التواصل:

تساعد المنصة على التواصل بين الأستاذ وطلابه فيما بينهم من جهة، وبين الأستاذ والطلاب والإدارة من جهة أخرى.

ثانياً: الديمقراطية الرقمية:

أدى الاستخدام المتزايد للتكنولوجيات الرقمية إلى تعدد الطرق التي يتم التفاعل والتواصل بها مع الآخرين، والتي نصل من خلالها إلى المعلومات، فهي لا توفر فحسب طريقة للتواصل مع الآخرين، وإنما تقدم الابتكار والإبداع في هذا المجال، بحيث يشاركون الأفراد فيها بشكل مباشر في حراك المجتمع وفي العمليات الديمقراطية بشكل أوسع، فتقدم المدونات والمنصات التعليمية ومواقع التواصل الاجتماعي وغير ذلك من الأدوات عبر الإنترنت وسائل جديدة لمساهمة الأفراد في تشكيل الديمقراطيات الرقمية، حيث تستمد قوتها وانتعاشها من خلال أفرادها، عن طريق تقوية العلاقات بينهم أو بين الأفراد والدولة (عبد القادر، 2018، 50).

مفهومها:

تعرف الديمقراطية بأنها؛ نظام اجتماعي يعلي من قيمة الفرد وكرامته، كما تقوم على مشاركة أعضاء الجماعة لتولي شئونها (عبد الصادق، 2019، 55).

وتعني كلمة الرقمية؛ الطريقة التي يتم بها تخزين أي بيانات أو معلومات على الحاسب بشكل رقمي، وهو ما يتيح تخزين كميات هائلة جداً من المعلومات، كما يتيح تداولها بصورة أسرع وبتكلفة أقل وبسهولة شديدة، وقد نتج عن هذا التطور أدوات مختلفة تخصصت في توليد المعلومات الرقمية وتداولها على نطاق واسع، وتزامن هذا التطور وجود اتجاهات عالمية لضرورة استخدام التكنولوجيا الرقمية في جميع المجالات (بسيوني، 2010، 30).

تعرف الديمقراطية الرقمية بأنها؛ توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية، في توليد وجمع وتصنيف وتحليل وتداول كل المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن الديمقراطية وقالبها الفكري ومدى انتشارها وسلامة مقصدها وفاعليتها في تحقيق أهدافها (رمضان، 2013، 60).

وتعرف بأنها؛ نهج جديد يساهم في إضفاء الشفافية ونشر المعلومات لتعزيز الحوار والتواصل، والمبادرة في إيجاد منابر لها، كما تسعى لتسهيل سبل الشراكة في الممارسة الإلكترونية وتسهيل الأنشطة الديمقراطية وتمكين الأفراد في عمليات اتخاذ القرارات الهامة(Abed, Zuhair: 2013: 200)

وإجرائياً؛ هي العملية التي يتم من خلالها توظيف منتجات التكنولوجيا الرقمية، لتجديد مضمون الديمقراطية الرقمية أو لتوسيع مجال عملها، فهي أتاحت مجالاً أوسع للحوار والمناقشة بين الأفراد أو بين مجموعات من الأفراد، بالإضافة إلى المشاركة وتبادل وجهات النظر، والتي أدت بدورها إلى تحقيق الابتكار والإبداع.

•أشكال الديمقراطيات:

تتخذ الديمقراطية أشكالاً مختلفة منها (العمادي، 2016، 60):

1- الديمقراطية المباشرة:

ويكون الشعب فيها مصدر السلطة ويمارسها، ولا وجود للحكام فيها.

2- الديمقراطية غير المباشرة:

هي الديمقراطية النيابية أو التمثيلية، يختار فيها الشعب من ينوب عنهم ليمارس السلطة، فالشعب هم مصدر السلطة لكن لا يمارسونها بأنفسهم، بل يفوضونها لحاكم مختار، كما يختاروا ممثلين لهم ونواب لمدة معينة من الزمن.

3- الديمقراطية شبه المباشرة:

يستطيع من خلالها الناخبون إزالة النائب وإجراء انتخاب آخر، فالانتخاب وسيلة يختار الشعب أشخاص يمارسوا السلطة نيابة عنهم، ولكن في وجود آلية لإزالتهم في حالة فشلهم أو استخدامهم السلطة لأسباب أخرى.

4- الديمقراطية الشعبية:

هو النظام القائم في الاتحاد السوفيتي سابقاً، إلا أنه لا يعتبر نظام ديمقراطي.

5- الديمقراطية الوسيطة:

وهو نظام تتعدد فيه الأحزاب السياسية، ويعتمد فيه اختيار رئيس الدولةعن طريق تلك الأحزاب.

6- الديمقراطية الرقمية (رمضان، 2017، 77):

عبارة عن تجمع في ساحات للنقاش ولكن عبر الإنترنت، فهي أشبه بفضاءات عمومية يتجمع فيها الأفراد بمختلف مذاهبهم وتياراتهم السياسية والثقافية ليعبروا عن رؤيتهم اتجاه موضوع ما بشكل افتراضي غير محدد المكان والزمان، فأصبحت ملاذ الأفراد للحديث عن الحريات وحقوق الإنسان وكيفية صناعة واتخاذ القرار، وخلق المزيد من فرص الابتكار والإبداع بينهم، فأصبح من الممكن أن يشكل الإنترنت حلقة وسيطة بين مجموعات الأفراد أو بين الدولة والأفراد، مشكلاً نوع جديد من الديمقراطية المباشرة التي يشارك فيها الجميع،بشرط عدم تدخل الدولة لمراقبتهم إلكترونياً.

وعلى هذا النحو؛ لعبت التكنولوجيا الرقمية دور مهم في تغيير أدوات وآليات الممارسات الديمقراطية، والتي تقوم على التحول من تغيير الآليات إلى تجديد الأفكار، وفتح الطريق أمام أفكار ورؤى جديدة، فالديمقراطية الرقمية لا تعني اختراعاً

لنوع جديد من الديمقراطية، بل هي ممارسة للديمقراطية بأدوات وآليات جديدة، أي لابد من وجود ديمقراطية تقليدية لكي يتم تحويلها إلى رقمية.

- **مستويات الديمقراطية الرقمية:**

هناك مستويات متعددة منها (الدهشان، 2018، 145):

- **مستوى حرية التعبير:** ويتمثل في إتاحة الفرص للجميع لعرض آرائهم وتصوراتهم وتعليقاتهم ومطالبهم حول الموضوعات المطروحة.
- **مستوى معالجة قضايا المجتمع:** الأمر الذي أدى إلى وجود صفحات لمؤسسات الدولة على صفحات التواصل الاجتماعي، في محاولة منها للتواصل مباشرة مع الأفراد ومواكبة سرعة نشر وتداول الأخبار والتفاعل معها، ومعرفة ما المشكلات المجتمعية التي تواجههم.
- **مستوى الاستفادة من الآراء الفنية لكافة الفئات المهنية في كافة القطاعات المجتمعية:** وذلك من خلال المنتديات والصفحات المتخصصة التي تتعلق بتلك القطاعات.
- **مستوى الاهتمام والتوازن بقضايا المناطق الجغرافية والفئات الجماهيرية المختلفة:** ويظهر ذلك في سهولة استخدام مواقع التواصل، وقدرتها الهائلة على التعبئة والضغط وسرعة نقل المعلومات واختراقها للحدود الجغرافية والزمانية، ووصولها إلى المهمشين والفقراء في المجتمع.
- **المستوى التعليمي:** ويتمثل ذلك في إتاحة الفرص للحوار والمناقشة بين الأساتذة والطلاب، والمشاركة في استطلاع الرأي حول الموضوعات المطروحة، بالإضافة إلى خلق المزيد من فرص الإبداع والابتكار، كما تتيح التعليم لغير القادرين مادياً، واختراق كل الحدود المكانية والزمانية بإتاحة المعلومات مجانية في أي وقت على المواقع الخاصة بذلك.

- **خصائص الديمقراطية الرقمية:**

يمكن تحديدها فيما يلي (علي، 2019، 400):

1- هي وليدة التلاحم بين أدوات ممارسة الفرد للديمقراطية وبين إنجازات ثورة التكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2- لتحقيقها لابد من وجود بنية تحتية وتكنولوجية تتيح لكافة الأفراد التواصل من خلالها، وتسمح لهم بحرية التعبير عن آرائهم، وتوفير المعلومات وسهولة تداولها.

3- لن تتحقق الاستفادة من توافر المعلومات وثورة الاتصالات إلا من خلال ديمقراطية فعلية، وهذا يعني ضرورة وجود ديمقراطية تقليدية لتحويلها إلى رقمية، وذلك باستخدام إنجازات ثورة المعلومات والاتصالات كوسيلة فعّالة في تفعيل جوهر الديمقراطية، ولن يكون ذلك إلا في مجتمعات ديمقراطية بالفعل.

4- ضرورة نشر الثقافة الإلكترونية لدى جميع الأفراد، وأن تقوم كافة المؤسسات المجتمعية عامة والتربوية خاصة بدورها في هذا المجال، مع وضع التشريعات والقوانين التي تنظم تعامل الأفراد مع التكنولوجيا، وحرية تداول المعلومات وتوافرها وما يرتبط بها من خدمات، وإتاحتها للجميع بصورة تتناسب وإمكانات الأفراد.

5- تتنوع وتختلف من مجتمع إلى آخر وفقاً لخصوصيته ودرجة تحضره، فهي لا تطبق كما هي في كل زمان ومكان، بل تختلف باختلاف الظروف الثقافية والاجتماعية الخاصة بكل مجتمع، ووعي أفراده بالثورة الرقمية والمعلوماتية، ومدى توافر البنية التكنولوجية اللازمة لذلك.

•أهمية الديمقراطية الرقمية:

تظهر تلك الأهمية فيما يلي (عبد القادر، 2018، 60):

1- تتيح فرصاً للأفراد للمشاركة في كافة الأنشطة، في ظل وجود آليات الديمقراطية من سهولة ويسر للقيام بها.

2- إتاحة فرص التدريب على استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتكوين اتجاهات إيجابية نحوها، وتنمية وعي الأفراد بالأسس والضوابط الأخلاقية التي تنظم استخدامها بطريقة آمنة.

3- توفر فرص التعبير عن الآراء بحرية في جميع القضايا والأنشطة التعليمية منها والمجتمعية، وغرس القيم والمعايير الاجتماعية في نفوسهم وتنميتها.

4- تكوين اتجاهات إيجابية نحو المشاركة السياسية على جميع المستويات، لإيجاد الحلول للمشكلات المختلفة.

5- تضمن السرية والأمان، في ظل توافر البرامج الإلكترونية المتعلقة بذلك.

6- تضمن الشفافية في التعامل، من خلال إتاحة المعلومات بشكل صحيح وواضح، وتبادلها بين الأفراد والتعرف على آرائهم حولها، وبالتالي بناء المزيد في الثقة للأنظمة الموجودة.

- **أدوات الديمقراطية الرقمية:**

توجد أدوات عديدة تتم من خلالها وهي:

1- **المنتديات** (رمضان، 2017، 79):

موقع على الإنترنت يجتمع فيه الأفراد ذو التخصص المشترك، لتبادل الأفكار والنقاشات عن طريق طرح موضوع من قبل أحد أعضاء المنتدى، ثم يقوم باقي الأعضاء بعمل مشاركات وردود داخل الموضوع للنقاش مع صاحب الموضوع، سواء بشكره على المعلومات أو نقده أو التعليق على ما كتبه، فالمنتدى وسيلة سهلة للاتصال بين أفراده، وزيادة الوعي الاجتماعي والسياسي لهم.

2- **شبكات التواصل الاجتماعي** (ديلو، 2019، 100):

هي منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات نفسها أو أصدقاء، فهي شبكات اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أي وقت وفي أي مكان، ومن العوامل المؤثرة في تشكيل الرأي العام.

3- **المدونات** (عبد الفتاح، 2012، 45):

آلية للنشر الإلكتروني على الإنترنت بأسلوب سهل، فهي وسيلة للتعبير السياسي أو الديني أو الاجتماعي، كما تُستخدم بعض المدونات كتجمعات افتراضية تجمع بين هواة أو مهنة أو مشروع أكاديمي أو بحث علمي، فهي قوالب جاهزة تقدمها بعض المواقع لمرتاديها بدون تكلفة، وتتميز بإمكانية فتحها بأسماء مستعارة، وتسمح بنشر الأفكار بجرأة بعيداً عن أي إكراه أو ضغط، كما أنها تتيح إمكانيات تواصلية وإبداعية كثيرة، وإدراج المواد فيها بطريقة سهلة، ولا تقتصر المدونة على نشر النصوص والمقالات والمعلومات، بل تجاوزتها إلى تقديم معطيات وأحداث بالصوت والصورة والفيديو، ويقدم المدون فيها آراؤه بأسلوب مبسط ومباشر، وهو ما يسمح بالتفاعل التلقائي مع المرتادين على المدونات بكل مستوياتهم التعليمية والثقافية.

4- **الحوكمة الإلكترونية** (غيطاس، 2019، 60):

وتعني التنفيذ الإلكتروني لجميع المعاملات التي تتم بين أي جهات حكومية أو بين المواطن وأي جهة حكومية، أي أن الحكومة هي التي تنتقل إلى المواطن في أي وقت وأي مكان لتوفر له الخدمات.

5- **استطلاعات الرأي** (رمضان، 2013، 70):

استفادت استطلاعات الرأي من الإنترنت، وذلك بإسقاط الحواجز التي تقيد من انتشارها، كأن تضع الحكومات شروطًا أو تتحكم في إجرائها ونشر نتائجها، كما أصبح بمقدور الهيئات غير الحكومية والأشخاص والمواقع الإخبارية وغيرها القيام باستطلاعات الرأي بتكلفة شبه منعدمة وبسهولة شديدة، وتتوقف المصداقية على الموقع أو الشخص الذي يجري الاستطلاع، لكن من الأفضل أن تظهر النتائج من جهة غير حكومية، لتعزيز الشفافية والتعبير الحقيقي عن الرأي العام خاصة في حالة الحكومات المستبدة.

ومما تجدر الإشارة إليه؛ وجود آليات عديدة تعد منافذ أخرى لممارسة الديمقراطية، تتداخل في خصائصها مع الآليات السابقة مثل؛ الأجهزة المحمولة والتابلت والأيباد التي يتم من خلالها الدخول على شبكات التواصل الاجتماعي.

- **طبيعة الديمقراطية الرقمية في الجامعات المصرية:**

لا يمكن الحديث عن التعليم في غياب الحريات، وانعدام الديمقراطية الحقيقة القائمة على المساواة وتكافؤ الفرص، والعدالة والإيمان بالاختلاف وشرعية التعدد.

ويشير الوضع الراهن للديمقراطية الرقمية في الجامعات المصرية إلى قلة الاهتمام بها، فزيادة المعلومات وثورة الاتصالات لا يمكن أن تطبق دون حرية في التعبير والذي هو جوهر الديمقراطية الفعلية، وبالتالي فإن التتبع الأمني الذي تتخذه الحكومة في جامعاتها عبر منصاتها التعليمية هو سبباً كافياً في قمع الحريات عبر وسائل الاتصالات (الدهشان، 2018، 150).

وبالنظر للبيئة الجامعية المصرية نجد أنها قاصرة عن مواجهة التحديات لإحداث التغيير، لوجود ضغوط مالية ومعنوية مفروضة عليها، وذلك لتحقيق مصالح داخلية وخارجية قللت من مرونتها واستقلالها، وما ترتب عليه من غياب للبيئة الديمقراطية

الجيدة، والتي اتضح فيها نقص أجهزة الحاسوب والأجهزة العلمية، وطول الإجراءات الإدارية والتي تستنفذ الوقت، وضعف التنسيق للموارد المتاحة، وقصور التخطيط المستقبلي (علي، 2019، 440).

كما يتضح القصور أيضاً في عدم ملائمة التشريعات لما يحدث من مستجدات تكنولوجية، وغياب السياسات العلمية والاستراتيجيات والتي تحقق الهدف من الخطط التنموية، وتؤثر في إرساء مجتمع المعلومات، وإذا لم يتم تدارك هذه النقائص واستيعاب التغيرات المعلوماتية فلن يكون لجامعاتنا موقع بين الجامعات الأخرى (عبد الصادق، 2019، 60).

كما يشير واقع الديمقراطية الرقمية في الجامعات المصرية إلى أن هناك علاقة وثيقة تكاملية بالتعليم الرقمي المتمثل في منصاته التعليمية، حيث يعكس الخصائص المجتمعية والتي إذا لم تحقق العدالة والحريات، فإن النظام التعليمي سيحمل المزيد من ديكتاتورية النظام الحاكم، وعليه فإن التعليم يقوم بالحراك الاجتماعي لإعادة تقليل التفاوت بنقل الأوضاع التعليمية الأفضل عبر الأجيال (الدهشان، 2018: 155).

وعليه فإن المنصات التعليمية من أهم الأدوات التي تحقق الديمقراطية الرقمية، ولا يمكن تحقيقها في التعليم الجامعي بتوفيرها للطلاب فقط، إنما تتحقق في تقديم خدمات تعليمية رقمية تحقق ديمقراطية رقمية بجودة عالية، للحد الذي يجعل منها أداة تجذب إليها الطلاب ويعتمدون عليها (علي، 2019، 442).

وأكد تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن زيادة عدد السكان في مصر والذي وصل إلى 104.2 مليون منهم تقريباً 2.7 مليون طالب جامعي، فكانت الحاجة إلى وسيلة سهلة وآمنة للوصول وتغطية هذا العدد الكبير من الطلاب مقارنة بالإمكانيات المادية للجامعة، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بهذه الفئة والتي تمثل صفوة الشباب وتلبية حقهم في الحصول على ديمقراطية رقمية. (تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، 2018، 1).

والمتأمل في تقرير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حول نسبة استخدام الإنترنت وزيادة انتشاره، والاعتماد على التكنولوجيا التي أصبحت ضرورة العصر لما يمر به من أوبئة وأمراض أدت إلى حتمية استخدامه، فهو أيضاً لغة الشباب الذي

يحتاج من صانعي السياسات أن يتواصلوا معه بلغته التي يفهمها وهي لغة الإنترنت، حيث وصلت نسبة مستخدمي الحاسب الآلي في مصر عام 2019 إلى 50%، منهم 44.3% يدخلون على صفحات الإنترنت بما يعادل تقريباً 37.8 مليون نسمة، بينما وصلت نسبة مستخدمي الهواتف المحمولة إلى 90.7% منهم.(وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2019، 7).

وعليه فإنه يتضح من الواقع السابق أن هناك فجوة تهدد التعليم الجامعي في مصر، حيث تشير الأرقام إلى أن من يلتحق بالجامعة حوالي 29% ممن هم في سن التعليم الجامعي، وهذا ما يؤكد على أن معدل الاستيعاب في التعليم الجامعي محفوف بضعف العدالة إذ يحرم العديد من المستحقين فرص كثيرة للالتحاق به سواءً كانت بسبب اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، وأدى هذا إلى ضرورة وجود رؤية عصرية لإقرار الديمقراطية الرقمية من خلال المنصات التعليمية، والتي تعتبر طريق للأمن الثقافي والفكري والتربوي، وتدعم كيان الجامعات المصرية وثباتها واستقرارها أمام التحديات المعاصرة(عبد القادر، 2018، 65).

ومن هنا كان من الضروري مراجعة عملية الإنفاق على التعليم الجامعي في مصر، في ضوء بدائل تمويلية جديدة كالمنصات التعليمية حتى نحقق التوازن المطلوب في التعليم الجامعي المصري. (عبد الصادق، 2019، 65).

وتأسيساً على ما سبق، يتضح أن الديمقراطية الرقمية يمكن أن تتحقق من خلال المنصات التعليمية، حيث تساعد على تقليل التفاوت الطبقي بين طلاب الجامعة، ورفع مستوى الحوار والمناقشة وإبداء الرأي وكيفية التعبير عنه، وبالتالي تقديم خدمات تعليمية ذات جودة عالية، فهي الضمان للحريات والحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، واحترام حقوق الانسان وكرامته، وتنمية التفكير العلمي، والاستعانة بالخبرات والكفاءات، ونشر الوعي بين الطلاب والأساتذة بأهميتها.

- **المحور الثاني: الإطار الميداني للبحث:**

يهدف إلى التعرف على دور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية ومتطلبات ذلك، ويتضمن ما يلي:

أداة البحث:

استخدمت استبانة تم بناؤها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وتكونت من ثلاثة محاور أساسية هما:

المحور الأول: يقيس دور المنصات التعليمية في الجامعات المصرية، ويتكون من (12) عبارة.

المحور الثاني: يقيس معوقات المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية، وتتكون من (23) عبارة مقسمة إلى أربعة أبعاد فرعية هي:

معوقات قانونية وتشريعية (4) عبارات، معوقات إدارية وتنظيمية (7) عبارات، معوقات ترتبط بطبيعة العمل الجامعي (5) عبارات، معوقات مادية وبشرية (7) عبارات.

المحور الثالث: يقيس متطلبات تفعيل دور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية، وتتكون من (9) عبارات.

وقد تم استخدام سلم ليكرت لقياس استجابات أفراد العينة على عبارات وأبعاد الاستبانة، وتم اختيار الدرجة (5) كبيرة جداً، (4) كبيرة، (3)متوسطة، (2)قليلة، (1) قليلة جداً.

- **ثبات وصدق أداة البحث:**

الصدق الظاهري للاستبانة: يتم التحقق منه عن طريق صدق المحكمين، وقد تم عرض الاستبانة الأولية على عدد من أساتذة كليات التربية، لتحديد وجهة نظرهم في عبارات الاستبانة ومحاورها، ومدى ارتباط كل عبارة بالمحور الذي تنتمي إليه، وبناءً على آرائهم تم تعديل بعض العبارات، وحذف العبارات التي قلت فيها نسبة الموافقة عن (80%) لتكون الصورة النهائية مكونة من (44) عبارة.

الصدق الداخلي للاستبانة: تم التحقق منه عن طريق مدى ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية، وذلك باستخدام معامل الارتباط لبيرسون، وتراوحت معاملات الارتباط ما بين(0.64-0.96) لأبعاد محور معوقات المنصات التعليمية، وما بين (-0.62 0.96) لأبعاد محور دور المنصات التعليمية، وجميع هذه القيم دالة إحصائياًعند مستوى (0,01) مما يدل على التماسك الداخلي لعبارات ومحاور الاستبانة.

- **ثبات الاستبانة:**

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ إذ تراوحت معاملات الثبات لأبعاد محور معوقات المنصات التعليمية من (0,89)، ولأبعاد دور المنصات التعليمية من(0,79)، وللاستبانة ككل (0.958) وهي معاملات ثبات مرتفعة ومقبولة إحصائياً.

- **عينة البحث:**

تكونت من مجموعة خبراء بكليات التربية بالجامعات المصرية (بنى سويف– الفيوم– أسيوط– المنوفية – عين شمس– اسكندرية)، وقد بلغ عدد الخبراء (19).

- **المعالجة الإحصائية:**

تم ذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم (SPSS) الاجتماعية، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية منها، معامل ألفا كرونباخ لتحديد معامل ثبات الاستبانة، ومعامل ارتباط الرتب لبيرسون لتحديد مدى ارتباط العبارات بمحاورها، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد الأهمية النسبية لاستجابات أفراد العينة تجاه عبارات وأبعاد الاستبانة واختبارات (T test) لتحديد الفروق بين عينة الكليات النظرية والعملية، وتحليل التباين الأحادي (ANOV) واختبار شيفيه لتحديد الفرق بين أكثر من متوسطين.

وللتعرف على درجة الموافقة لأفراد العينة على عبارات الاستبانة، تم حساب قيمة المتوسط الحسابي، ومن ثم تصبح درجة الموافقة لأفراد العينة على العبارة والمحور كبيرة جداً إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من (4.20)، وكبيرة إذا انحصر المتوسط الحسابي بين (3.40–4.20)، ومتوسطة إذا انحصر بين (2.60–3.40)، وقليلة إذا انحصر ما بين (1.80–2.60)، وقليلة جداً إذا قل عن(1.80).

•تحليل وتفسير نتائج البحث:

•المحور الأول: دور المنصات التعليمية في الجامعات المصرية: ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1)

استجابات أفراد العينة حول دور المنصات التعليمية في الجامعات المصرية

م	• العبارة	• المتوسط • الحسابي	• الانحراف المعياري	• الرتبة
1	• إتاحة المنصة الوصول إلى جميع مواردها وخدماتها التعليمية من نقطة دخول واحدة.	• 4.65	• 0.65	• 1
2	• تحقق معايير الجودة العالمية في التصميم.	• 4.53	• 0.7	• 9
3	• سهولة إضافة الوسائط المتعددة إلى المنصة.	• 4.49	• 0.78	• 11
4	• سهولة استخدام المنصة ومرونة التحكم فيها.	• 4.33	• 0.90	• 12
5	• احتواء المنصات التعليمية منتديات للنقاش والحوار الفوري.	• 4.61	• 0.72	• 2
6	• توافر أساليب تقييم متنوعة للمتعلمين داخل المنصة.	• 4.55	• 0.85	• 8
7	• توفر خدمات مختلفة للطلاب.	• 4.33	• 0.92	• 12
8	• وضع المحاضرات تزامنية لاسترجاعها في أي وقت.	• 4.59	• 0.85	• 3
9	• إعداد قائمة بأسماء الطلاب وعناوين بريدهم الإلكتروني ليتمكنوا من المراسلة فيما بينهم.	• 4.57	• 0.77	• 7
10	• احتواء المنصة على صفحة بمثابة غرفة إلكترونية للأساتذة للتعليقات الإدارية.	• 4.59	• 0.77	• 3
11	• تسهم المنصة في الأرشفة الكاملة للمحتوى التعليمي.	• 4.59	• 0.87	• 3
12	• وجود مكتبة رقمية كمصدر موثوق للمراجع العلمية.	• 4.53	• 0.83	• 9

يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة ككل يتفقون بدرجة كبيرة على أهمية دور المنصات التعليمية، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (4,52)، والانحراف المعياري(0,59)، كما يتبين من الجدول أيضاً أن المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد تنحصر بين (4.33-4.65)، وجاءت درجة الموافقة على أهمية هذا الدور كبيرة

جداً، وهذا يؤكد اتفاق أفراد العينة على أهمية دور المنصات التعليمية في الجامعات المصرية.

وتدل المؤشرات السابقة على الحاجة الملحة إلى وجود المنصات التعليمية لتوفير بيئة تعليمية تتسم بالمرونة، كما أنها تتيح أكثر من طريقة لعرض المعلومات والمعارف، وتوفر أكثر من مصدر للحصول عليها، كما أنها تساعد في تبادل الخبرات والتجارب مع الجهات المختصة، كما جاء في دراسة (المالكي وداغستاني، 2020، 1145)، التي أشارت إلى الحاجة العالمية للمنصات التعليمية في ظل جائحة كورونا (19)، وهو ما يشجع الجامعات على بذل الجهود لتمويلها واستخدامها في جميع المجالات والتي لها أهمية مجتمعية وعالمية، ومن ثم تشجيع الأساتذة والطلاب على استخدامها، وبالتالي تمنح الجامعات الأولوية في التصنيف العالمي.

- **المحور الثاني: معوقات المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية، ويتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:**

جدول رقم (2)

استجابات عينة البحث لمعوقات المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
	البعد الأول: معوقات قانونية وتشريعية:			
1	عدم وجود قوانين وتشريعات تلزم الجامعات باستخدام المنصات.	4.20	1.09	4
2	قلة الاهتمام بتوفير حماية من اختراق المنصات.	4.39	0.79	3
3	عدم وجود سياسة واضحة بالجامعات تنظم عملية الرقابة علي المنصات.	4.49	0.64	2
4	عدم وجود قواعد تنظم ملاحقة أصحاب الرأي بالجامعة من الجهات الأمنية.	4.54	0.69	1
	البعد الثاني: معوقات إدارية وتنظيمية:			
5	هيئة إدارية لا تجيد التعامل مع المنصات.	3.59	1.24	7
6	ضعف اهتمام القيادات الإدارية بالمنصات ومقاومتهم للتغيير.	4.33	0.92	1
7	قلة وجود مبرمجون تصميم وتطوير ودعم فني للمنصات.	4.10	1.02	5
8	قلة الاهتمام بتوفير مدربون مؤهلون لتدريب الأساتذة على استخدام المنصة.	4.14	0.95	3
9	ندرة كتابة تقارير سنوية لمناقشة مشكلات المنصات وكيفية حلها.	4.29	0.92	2
10	عدم تواجد إدارة خاصة بالمنصات.	4.00	1.11	6
11	عدم وجود دليل إرشادي لكيفية استخدام المنصات.	4.14	0.89	3
	البعد الثالث: معوقات ترتبط بطبيعة العمل الجامعي:			
12	أستاذ غير قادر على إدارة المحاضرة داخل المنصة.	4.18	0.97	3
13	ضعف اهتمام الجامعة بمعالجة مشكلات حرية الرأي للأساتذة والطلاب.	3.86	1.14	5

14	أستاذ غير قادر على التعامل مع مشاركات طلابه تنظيماً وتقويماً.	4.14	0.89	4
15	كثرة المهام الأكاديمية والإدارية للأستاذ التي تعوق التواصل مع الطلاب.	4.27	0.84	2
16	أستاذ غير قادر على توضيح المعلومة.	3.67	1.13	6
	البعد الرابع: معوقات ترتبط بالجوانب المادية:			
17	ضعف الاهتمام بتوفير سيرفرات خاصة بالإنترنت ومعالجة مشكلاته.	4.33	0.86	5
18	الموارد المالية المخصصة من قبل الجامعة لإنشائها قليلة.	4.49	0.69	2
19	صعوبة توفير منافذ الاتصال بالشبكات في جميع أجزاء المبنى.	4.63	0.56	1
20	قلة العائد مادي للأساتذة نتيجة استخدام تلك المنصات.	4.35	0.74	3
21	افتقار وجود أعداد كافية من الطابعات وأجهزة الحاسب والكاميرات.	4.24	0.76	7
22	قلة القاعات الدراسية المجهزة لاستخدام المنصات.	4.35	0.86	3
23	ندرة الوسائط التعليمية الخاصة بتأهيل الأساتذة لاستخدام المنصات.	4.31	0.64	6

يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة ككل يتفقون بدرجة كبيرة على معوقات المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (4.21)، والانحراف المعياري (0.46)، كما دل أيضاً على وجودها بالجامعات المصرية والتي تحول دون وجود ديمقراطية رقمية، كما يتضح من الجدول أيضاً أن المتوسطات الحسابية لأبعاد هذا المحور تنحصر فيما بين (3.97- 4.41)، أي انحصرت درجة موافقة عينة البحث فيما بين كبيرة جداً وكبيرة، مما يؤكد على اتفاق مجمل العينة ووجود هذه المعوقات بالجامعات التي تحد من قدرتها على تحقيق الديمقراطية الرقمية.

وتأسيساً على ما سبق، نجد أن هناك ضرورة ملحة لوضع قوانين منظمة للمنصات، وهو ما أكدت عليه دراسة (علي، 2019، 445)، كما أن قانون تنظيم الجامعات المصرية ولائحته التنفيذية في مجال الدراسات العليا والبحث العلمي (العالي، 2018، 200)، لا يوجد به مواد حول المنصات أو آلية لإنشائها وضبطها.

وبناءً عليه، كان من الضروري إنشاء لائحة تندرج فيها المنصات التعليمية لتنظم عملها، وتحدد استراتيجية توجه الأولويات لمن يستحقها، وإشراك المختصين من مؤسسات المجتمع في عملية الإشراف عليها كما جاء في دراسة (السعدية والرحماني، 2018، 180)، مع الاستفادة من تجارب الجامعات الأخرى فيهذا المجال.

كما يتضح وجود أزمة ثقة لعدم وجود آليات للرقابة تحمي حقوق كلا الأطراف، وبالتالي خضوع الأساتذة إلى المساءلة القانونية وتتبعهم حال طرح الآراء المخالفة للنظام القائم، مع ضرورة إحداث ثورة ثقافية في مجتمع الجامعة اتجاه المنصات

التعليمية ودورها في تحقيق الديمقراطية الرقمية وترسيخ قيم المشاركة الرقمية بما يضمن استمراريتها واستدامتها وهو ما أشارت إليه دراسة (علي، 2018، 438).

وعليه لابد من التشجيع على مشاركة المختصين من مؤسسات المجتمع في الدعم المادي والفني للمنصات التعليمية في التعليم الجامعي، والذي بدوره يحقق المزيد من التطور والمنافسة مع الاستفادة من تجارب الجامعات الأخرى في هذا المجال.

المحور الثالث: متطلبات دور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية: ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (3)

استجابات عينة البحث حول متطلبات المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية.

م	العبارة/المتطلب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	وضع قانون ينظم عمل المنصات.	4.65	0.65	1
2	عمل بروتوكول بين الجامعات والمجتمع لجلب التمويل اللازم من المؤسسات الداعمة للديمقراطية.	4.53	0.7	9
3	تزويد القاعات والمعامل التدريسية بأجهزة كمبيوتر وإنترنت سريع بكل أجزاء المبنى.	4.49	0.78	11
4	وضع عقوبات لأي طالب يقوم باختراق قواعد المنصات.	4.33	0.90	12
5	تخصيص وحدة للشكاوى وتقديم المقترحات الإلكترونية.	4.61	0.72	2
6	عمل دورات عن المنصات والديمقراطية الرقمية ومهاراتها وقيمها.	4.55	0.85	8
7	إشراك المختصين من مؤسسات المجتمع في إدارة المنصات.	4.33	0.92	12
8	وضع آليات تمتاز بالمرونة عند التطبيق.	4.59	0.85	3
9	عمل جائزة تقدم في عيد الجامعة لأكثر الإنجازات في هذا المجال.	4.57	0.77	7
10	عمل صحيفة إلكترونية للطلاب يعبرون فيها عن آرائهم ويناقشون قضاياهم.	4.59	0.77	3
11	سن القوانين التي تنظم عمل المنصات وتضمن حرية الرأي.	4.59	0.87	3
12	عمل استطلاعات رقمية دورية للطلاب حول أمور الدراسة والأنشطة وطرق التدريس ودرجة رضاهم.	4.53	0.83	9

يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة ككل يتفقون بدرجة كبيرة على أهمية توفير الجامعة لمتطلبات المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (4,52)، والانحراف المعياري (0,59)، كما يتبين من الجدول أيضاً أن المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد تنحصر بين (4.33-4.65)، وجاءت درجة الموافقة على أهمية هذه المتطلبات كبيرة جداً، وهذا يؤكد اتفاق أفراد العينة على أهمية توفير الجامعة لهذه المتطلبات لدعم المنصات التعليمية.

وتدل المؤشرات السابقة على الحاجة الملحة إلى وجود المنصات التعليمية لبناء سلم الأولويات حسب احتياجات الجامعة، كما جاء في دراسة (علي، 2018، 427)، التي أشارت إلى أن تطبيق هذا النظام في التعليم الجامعي يمنح المزيد من الفرص للتنافس الجامعي، والذي أكدت عليه دراسة (الدهشان، 2018، 167)، وما يترتب عليه من تحسين نوعية التعليم وخفض التكاليف المادية، وتوفير الحقوق الرقمية متساوية للجميع ودعم الوصول الإلكتروني داخل الجامعات، وتوظيف أسلوب الحوار والمناقشة وتعليم الطلاب مهارات التواصل ومهارات احترام آراء وأفكار الآخرين ومهارات الإصغاء النشط.

كما يتضح مما سبق، أن هناك دافع لتطبيق المنصات التعليمية يظهر في الشعور بالمسئولية المجتمعية وخاصة ما يمر به العالم من ظروف خاصة وذلك بظهور جائحة كورونا، حيث أكدت دراسة (المالكي والداغستاني، 2020، 1138)، على أن تطبيق المنصات التعليمية يحقق تبادل الخبرات والمعارف في جميع المجالات، وزيادة فعالية الأساتذة للتعلم المستمر، ورفع مهارات الطلاب والأساتذة في استخدام التكنولوجيا والاستفادة منها، وتحقيق المرونة بتوفير فرص للتدريب المستمر بغض النظر عن البعد الزماني والمكاني، ومعالجة ضعف الأنشطة التربوية في المقررات الدراسية.

وعليه كان من الضروري، استثمار المنصات التعليمية من قبل الأساتذة والاستفادة من أدواتها التعليمية المتنوعة في تطوير العملية التعليمية، مع التأكيد على عقد دورات تعريفية وعمل أدلة خاصة ونشرات إرشادية لزيادة الوعي بأهميتها وفاعليتها في العملية التعليمية ودورها في تحقيق الديمقراطية الرقمية.

المحور الثالث: التصور المقترح لدور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية:

بناء على النتائج السابقة، سوف يتم وضع تصور مقترح لدور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية والتغلب على معوقاتها بالجامعات المصرية، ويشمل التصور أهداف وضمانات وإجراءات.

ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أولاً: أهداف التصور المقترح: ويهدف إلى:

- تفعيل دور المنصات التعليمية بالجامعات المصرية ومحاولة التغلب على معوقاتها.
- الاستفادة من الإمكانات الجامعية المادية والبشرية ذات القدراتالمهنية.
- إيجاد حلول للمشكلات التي تعاني منها المنصات التعليمية بالجامعات المصرية.
- إيجاد مصادر تمويلية إضافية للجامعات، لمساعدته في إنشائها وتطويرها.

ثانياً: ضمانات نجاح التصور المقترح: وذلك من خلال:

- زيادة المخصصات المالية للمنصات التعليمية، وتوفير احتياجاتها من الأجهزة والمعامل وغيرها، مع التزام الجامعة ومؤسسات المجتمع باستمرار الدعم.
- وضع قانون يدعم عملية إنشاء المنصات التعليمية وتطويرها وتحديد إجراءاتها.
- تعميق فكرة العمل الجماعي بين الأساتذة والعاملين بالجامعات.
- تنظيم حملات للتوعية بأهمية المنصات التعليمية بوسائل الإعلام.

ثالثاً: خطوات التصور المقترح: يقوم على عدة خطوات هي:

1- وضع خطة استراتيجية لدور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية.

ويتم في هذه المرحلة تشكيل فريق مشترك من أساتذة الجامعات والإداريين والمتخصصين، لدراسة إمكانات الجامعات واحتياجات المنصات التعليمية، ثم وضع خطة استراتيجية لإنشائها وتفعيلها وتحديد أهدافها للتنفيذ، مع مراعاة تقسيمها إلى عدة خطط قصيرة المدى يسهل تنفيذها. ولا بد من مشاركة الجامعات للقطاع الخاص كوسيلة لتمويل المنصات فيوضع الخطة الاستراتيجية، وتحديد خطوات تنفيذها وأدوار كلاً منهم، وتحديد احتياجات المنصات وترتيبها حسب الأهمية، ومعرفة إمكانات الجامعة للإفادة منها في أولوية التنفيذ.

2- **تنفيذ الخطة الاستراتيجية لدور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية:**

ويتم فيها تنفيذ الخطة من جانب الجامعات، مع التركيز على البدء في دراسة المشكلات الأكثر أولوية، ويتطلب نجاح التنفيذ ما يلي:

- التعاون بين أساتذة الجامعات والمتخصصين في تنفيذها لتحقيق الأهداف.
- يلتزم كل طرف بدوره في الخطة بشفافية تامة، مع التزامهم بدعم الأفراد المشاركين في التنفيذ وتوفير احتياجاتهم.
- التقويم المستمر لجميع مراحل التنفيذ، بمراجعتها تلك مع ما جاء في الخطة.

3- **متابعة وتقويم الخطة الاستراتيجية لدور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية:**

وفيها يتم تقويم الخطة لمعرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف، وكذلك تحديد التعديلات إذا وجدت، للوصول إلى نتائج سليمة.

4- **ويتطلب نجاحها ما يلي:**

- قيام الجامعات والمختصين بوضع معايير لتقييم عملية التنفيذ في الأهداف.
- تصميم بطاقة للتقييم لتحديد ما حققته من أهداف، ومشكلات التنفيذ، وكيفية التغلب عليها.
- إعداد تقارير عن نتائج التنفيذ، وإرسالها للجهات المختصة.

رابعاً: إجراءات تنفيذ التصور المقترح: يتم تنفيذه من خلال:

1- إنشاء وحدات تنسيقية لدعم دور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية:

ويتطلب ذلك منح هذه الوحدات الصلاحيات التي تساعدها في تفعيل دورها لتحقيق الديمقراطية الرقمية بالجامعات المصرية والتخطيط لها، والتصدي لأي مشكلة تواجهها.

ويمكن تحديد مهامها فيما يلي:

- التخطيط لتفعيل دور المنصات التعليمية في الجامعات.

- وضع الضمانات المناسبة لتنفيذ قرارات تفعيل دورها، وتحديد طرق للمحاسبية.
- وضع المقررات الإلكترونية على المنصات مقابل نسبة من عائد نشرها.
- صياغة لوائح منظمة لعمل المنصات وتخفيف الرقابة عليها، ومتابعة تنفيذها وتقويمها.
- إنشاء شبكات تواصل بين أجزاء الكلية.

2- تنمية الوعي المجتمعي بأهمية دور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية في الجامعات المصرية: من خلال:

- نشر ثقافة المنصات التعليمية بين المسئولين بالجامعات والمتخصصين من مؤسسات المجتمع، ودورها في حل المشكلات المختلفة.
- تطوير الثقافة التنظيمية السائدة بالجامعات ومؤسسات المجتمع بما يتلاءم مع دور المنصات التعليمية.
- عقد المؤتمرات والندوات لتعزيز دور المنصات التعليمية في الجامعات والقضايا المجتمعية ذات العلاقة.
- تعريف مؤسسات المجتمع المختصة بالإمكانات المتاحة للجامعات، وما تقدمه المنصات من خدمات تعليمية وتدريبية عن طريق وسائل الإعلام.
- تهيئة بيئة مناسبة يسودها روح العمل الجماعي في دراسة المشكلات التي تواجه الجامعات والقضايا المجتمعية.
- عقد اللقاءات الدورية بين المسئولين بالجامعات والمتخصصين بالمنصات لمتابعة الإنجازات لكل منهم.

3- وضع آليات لدور المنصات التعليمية في تحقيق الديمقراطية الرقمية: تتضح في:

أ- آليات دورالمنصات التعليمية بالجامعات المصرية:وتتمثل الآليات فيما يلي:

1- آليات ترتبط بالجوانب القانونية والتشريعية: وتتمثل في:

- وضع القوانين المنظمة لتنظيم عمل المنصات التعليمية في الجامعات وضبط الرقابة عليها، مع وضع سياسة واضحة تنظم عملية إنشائها.

- تكوين لجان استشارية بالجامعات تختص بتطوير المنصات التعليمية بالجامعات.

2- آليات تتعلق بالجوانب الإدارية والتنظيمية: وتتمثل فيما يلي:

- إشراك المتخصصين في المجالس ولجان التطويربالجامعات.
- وضع قاعدة بيانات تظهر إمكانات الجامعات، وقدرتها على حل المشكلات.
- تهيئة المناخ المناسب الذي يشجع الكليات على تفعيل دور المنصات.
- تحفيز القيادات الجامعية والإدارية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع ذوي الخبرة في مجال المنصات وأهميتها في تحقيق الديمقراطية الرقمية لتوضيح فوائدها في توفير الوقت والمال والجهد للجامعة.

3- آليات تتعلق بالجوانب المادية والبشرية: وهي:

- إنشاء مراكز متخصصة بالمنصات في الجامعات، ومنحها الصلاحيات التي تمكنها من التواصل معا لجامعات الأخرى.
- السماح للمتخصصين في مؤسسات المجتمع بالعمل كمستشارين في الجامعات مقابل عائد مادي.
- تدريب الأساتذة على استخدام المنصات التعليمية.
- تحديث وتجهيز البنية التقنية بالجامعات لتوفير الصيانة والدعم الفني لها.
- تشجيع مؤسسات المجتمع على فتح معاملها لأساتذة الجامعات كقاعات تدريسية مجهزة.
- حث مؤسسات المجتمع على التعاون مع الجامعات في مجال إنشاء القاعات التدريسية وتجهيزها ودعمها.
- الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية للأساتذة والمتخصصين.
- زيادة الموارد المالية المخصصة لدعم المنصات التعليمية بالجامعات.
- إجراء المزيد من الدراسات التي تبحث في أنواع المنصات التعليمية وفاعليتها في العملية التعليمية.
- عقد دورات تعريفية وعمل أدلة خاصة ونشرات إرشادية لزيادة الوعي بأهمية وفاعلية المنصات التعليمية.

- العمل على تطوير المناهج الإلكترونية وطرحها كاملة عبر المنصات التعليمية لتتسع دائرة الفائدة العلمية وتوفيرها بشكل دائم.
- استثمار المنصات التعليمية من قبل الأساتذة والاستفادة من أدواتها التعليمية المتنوعة في تطوير العملية التعليمية.
- ضرورة التقييم المستمر لمستوى إلمام الأساتذة بمهارات استخدام المنصات.
- العمل على تقوية شبكات الإنترنت داخل الجامعات.
- تدريب الطلاب على استخدام المنصات والتفاعل معها والاستفادة منها.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية :

1. اسماعيل. الغريب زاهر. (2019). المنصات الرقمية. تعميمها وإنتاجها ونشرها وتطبيقها وتقويمها. عالم الكتب. القاهرة.
2. بسيوني. عبد الحميد. (2010). الديمقراطية الالكترونية. ط (2). دار الكتب العلمية. الاسكندرية.
3. التعليم العالي والبحث العلمي. وزارة. (2018). قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقا لآخر التعديلات. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة.
4. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر. تقرير. (2018). القاهرة.
5. خيايا. ياسر محمد. (2019). دور المنصات الرقمية في دعم وتطوير تعليم العلوم لطلاب المرحلة المتوسطة، المجلة العربية للتربية النوعية. ع (7). المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب. القاهرة.
6. دالية خليل عبد الكريم الشواربة. (2019). درجة استخدام طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الخاصة للمنصات التعليمية الالكترونية واتجاهاتهم نحوها. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم التربوية. جامعة الشرق الأوسط. عمان.
7. ديلو. فضيل. (2019). الديمقراطية الالكترونية بين التشاؤم والتفاؤل. مجلة المستقبل العربي. مج (34). ع (397). لبنان.
8. الدهشان. جمال علي. (2018). دور تكنولوجيا المعلومات في دعم التحولات الديمقراطية. الديمقراطية الرقمية نموذجاً. المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية. مج (1). ع (2). كلية التربية. جامعة المنوفية.
9. الراشدي. عبد الله بن أحمد. السكران. عبد الله بن فالح. (2018). المتطلبات التربوية لتوظيف المنصات التعليمية الالكترونية في العلمية التعليمية في المرحلة الثانوية من وجهة نظر المشرفين التربويين والمعلمين بتعليم الخرج. مجلة البحث العلمي في التربية. ع (9). كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض.

10.رمضان. عبد الحميد. (2017). الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية. دفاتر السياسة والقانون. ع (16). جامعة قاصدي مرباح. الجزائر.
11.رمضان. عصام جابر. (2013). تصورات طلاب الدبلوم العام بجامعة الازهر نحو الديمقراطية الالكترونية. مجلة العلوم التربوية والنفسية. مج (14). ع (2). عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي. البحرين.
12.زيتون، حسن حسين. (2015). التعلم الرقمي. المفهوم والقضايا والتخطيط والتطبيق والتقييم. رؤية جديدة في التعليم. الدار الصولتية للنشر والتوزيع. الرياض.
13.سالم. أحمد محمد. (2014). تكنولوجيا التعليم والتعليم الرقمي. مكتبة ابن الرشد. الرياض.
14.السعدية. نعيمة. رحماني. مباركة. (2018). التعليم الإلكتروني للغات الأجنبية عبر المنصات التعليمية الالكترونية. المجلة العربية مداد. المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب. ع (4). جامعة محمد حيضر. سكرة. الجزائر.
15.سلام. محمد توفيق. (2016). التعليم الرقمي كمدخل لتطوير التعليم. تجارب عربية وعالمية. المكتبة العصرية. القاهرة.
16.عبد الحميد. محمد. (2016). فلسفة التعليم الرقمي عبر الشبكات. عالم الكتب. القاهرة.
17.عبد الصادق، عادل. (2019). الديمقراطية الرقمية نمط جديد للممارسة السياسية. مجلة الديمقراطية. وكالة الأهرام. مج (9). ع (34). القاهرة.
18.عبدالفتاح. فاطمة الزهراء. (2012). المدونات الالكترونية والمشاركة السياسية. دار العالم العربي. القاهرة.
19.عبد القادر، رمضان محمود عبد العليم. (2018). ممارسة طلاب جامعة الأزهر للديمقراطية الرقمية. الواقع والمأمول. مجلة البحوث النفسية والتربوية. مج (5). ع (1). كلية التربية. جامعة المنوفية.
20.عبد المنعم. رضوان. (2016). المنصات التعليمية. المقررات التعليمية المتاحة عبر الانترنت. دار العلوم للنشر والتوزيع. القاهرة.
21.علي. وليد محمد عبد الحليم. (2019). استراتيجية تربوية لتعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف. مجلة كلية التربية، مج (1). ع (2). كلية التربية. جامعة المنوفية.
22.العمادي. هند سمعان ابراهيم. (2016). درجة ممارسة الرقمية ومتطلبات تفعيلها في المؤسسات التعليمية. دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة اليرموك. مجلة الدراسات. ع (47). جامعة عمار ثليجي. الجزائر.
23.العنزي، فاطمة بنت قاسم. (2011). التجديد التربوي والتعليم الالكتروني. دار الراية للنشر والتوزيع. عمان.
24.العنيزي، يوسف عبد المجيد. (2017). فعالية استخدام المنصات التعليمية الالكترونية إدمودو لطلبة تخصص الرياضيات والحاسوب بكلية التربية الأساسية. مجلة كلية التربية. مج (33). ع (6). جامعة عين شمس. القاهرة.
25.غيطاس. جمال محمد. (2019). الديمقراطية الرقمية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط (2). القاهرة.

26.المالكي. هيفاء جار الله. داغستاني. بلقيس بنت اسماعيل. (2020). دور المنصات التعليمية الالكترونية في النمو المهني لمعلمات الطفولة المبكرة. دراسة تقويمية. المجلة التربوية. ع (73). كلية التربية. جامعة الملك سعود.

27.المجرش، حيدر حاتم فالح. (2017). التعلم الالكتروني رؤية معاصرة. دار الصادق الثقافية. العراق.

28.موسى، عبد الله. مبارك. أحمد (2015). التعليم الرقمي. الأسس والتطبيقات. مؤسسة شبكة البيانات. الرياض.

29.هلال. مجدي عبد النبي. قمر. عصام توفيق. (2018). استخدام المستحدثات التكنولوجية رؤية مستقبلية. المركز القومي للبحوث التربوية. القاهرة.

30.وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. تقرير. (2019). القاهرة.

31.الوسيط. المعجم. (2008). ط (4). مكتبة الشروق الدولية. القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

32.E. Kiki, Didem. (2017). "The Use Of Edmodo In Creating An On Line Learning Community Of Practice For Learning To Teach Science". Malaysian On Line Journal of Educational Sciences. VOL (5). NO(2).

33.Abed, Zuhair. (2013). "The Role Of Social Networks In Mobilizing Palestinian Public Opinion To Words Social And Political Change". Al-Najah University Journal For Research Humanities. VOL (26). NO(6). In Arabic.